في افتتاح المؤتمر العربي حول الاستثمار في الدول العربية

مجور : الحكومة نفذت حزمة من الإصلاحات المعززة للمناخ الاستثماري العام في اليمن

قطاع الأسماك شهد عدداً من الإجراءات الرامية حماية الثروة السمكية والمشاركة المنظمة في الاستثمار

صنعاء / سبأ:

دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ، رجال الأعمال العرب إلى الاستثمار في اليمن في المجال السمكي لما تمتلكه من مقومات الاستثمار الناجح والفاعل عبر شواطئها الممتدة على طول 2200 كيلو متر.

وقال رئيس مجلس الوزراء في افتتاح أعمال « المؤتمر العربي حول الاستثمار السمكي في الدول العربية ..الواقع والآفاق» «إنه لمن دواعي السرور والغبطة أن أدشن فعاليات هذا المؤتمر العربي النوعي، الذي يرتبط بأهم القطاعات الحيوية المتصلة بالأمن الغذائي العربي».

ونقل رئيس مجلس الوزراء تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وترحيبه الحار بالضيوف المشاركين في المؤتمر وتمنيات فخامته النجاح للمؤتمر والخروج بتوصيات عملية تعزز الاستثمار التكاملي بين الأقطار العربية، وتحقق تطلعات شعوب المنطقة في العمل الجماعي، المحقق لمصالح الأمة، لا سيما في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم وتحدياته المتعددة في المجالات التكنولوجية والمعرفية والاقتصاد المعولم.

وأضاف: نؤكد أن بوابة الاستثمار في اليمن مفتوحة أمام أشقائنا المستثمرين من الدول العربية في كافة المجالات بما في ذلك المجال السمكي وأوضح رئيس الوزراء في المؤتمر الذي ينظمه الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بالتعاون مع وزارة الثروة السمكية والهيئة العامة للاستثمار على مدى يومين, أن اليمن بلد سمكي من الدرجة الاولى ويمتلك مقومات الاستثمار السمكي حيث تصل شواطئه الى نحو 2200 كم ولديه اكثر من 130 جزيرة متعددة المزايا ومتنوعة في بيئتها البحرية, إلى جانب التنوع الكبير في الاحياء البحرية ذات القيمة الغذائية والاقتصادية العالية كالشروخ والحبار والجمبري واسماك الزينة الى غير ذلك من المنتجات السمكية المطلوبة دولياً.

ولفت رئيس الوزراء إلى حرص الجمهورية اليمنية الدائم على وحدة الصف العربي, والتأكيد على التضامن بين الشعوب العربية والعمل على تعزيز التواصل وخلق المصالح الاقتصادية البينية سواء في المجالات الاستثمارية أو التجارية وفي غيرها من المجالات التي تخدم العمل العربي الجماعي وتخلق التواصل المستمر المبني على قاعدة الشراكة وتبادل المنافع وتأكيد الدور الفاعل للأمة في مواجهة التحديات الماثلة أمامها.

وبين رئيس الوزراء أن الحكومة نفذت خلال الفترة الماضية حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية.. لتشجيع الاستثمار وتعزيز المساءلة والحكم الجيد حيث تم إصدار قوانين للذمة المالية ومكافحة الفساد والمناقصات والمشتروات الحكومية وكذا تطبيق نظام النافذة الواحدة وغيرها من الإجراءات المعززة للمناخ الاستثماري العام باليمن.

واكد أهتمام الحكومة البالغ في متابعة تنفيذ مصفوفة الإصلاحات التنفيذية والإجراءات قصيرة الأجل التي ستساهم في تعزيز البيئة الاستثمارية وتطوير الدور الاقتصادي والاستثماري للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي في مختلف القطاعات الاستثمارية الواعدة وفي مقدمتها قطاع الثروة السمكية.

وأشار مجور إلى أن هذا القطاع شهد مؤخراً عدداً من الإجراءات الحاسمة الرامية إلى حماية الثروة السمكية وإفساح المجال أكثر أمام المشاركة الإيجابية والمنظمة للاستثمار في هذا المجال بما يخدم المصالح المشتركة ويخلق التوازن المطلوب بين الاصطياد وحماية البيئة البحرية والحفاظ على المخزون السمكي وبين إيجاد الظروف الملائمة لتكاثر الأحياء البحرية.

وأكد الرغبة الصادقة للحكومة في تطوير وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي مع الأشقاء في الدول العربية وصولاً إلى صياغة مشاريع عربية اقتصادية عملاقة قادرة على الصمود والمنافسة في ظل عالم اليوم القائم على التكتلات والمنافسة القوية والتحولات السريعة والذي يشكل الاندماج الاقتصادي والاستثماري أهم معالمه وخصائصه.

وقال مجور : لقد خطت الجمهورية اليمنية خطوات عملية جادة ووائقة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في مختلف القطاعات الواعدة بما في ذلك القطاع السمكي واستغلال الفرص الاستثمارية الواعدة فيها وقدمت التسهيلات والامتيازات والحوافز والضمانات اللازمة بما في ذلك منح الأرض مجاناً .. للاستثمارات الكبيرة لتعزيز موقع اليمن التنافسي في عالم استثماري يموج بحدة المنافسة واعتبر المحاور التي سيقف امامها المؤتمر تلامس قضايا هامة في آلية تطوير العمل العربي المشترك لاستغلال الثروة السمكية على نحو تكاملي وعلمي يؤدي إلى دعم الأمن الغذائي العربي وتصدير الفائض إلى دول العالم..وتمنى في ختام كلمته أن يخرج المؤتمر بنتائج مثمرة تعزز من مقومات الشراكة بين الدول والشعوب العربية.

وكان وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان القى كلمة رحب فيها بالمشاركين في المؤتمر من الدول الشقيقة والصديقة ..مؤكدا على أهمية تقديم كافة التسهيلات للاستثمارات في مجال الثروة السمكية سواء المحلية أو العربية والأجنبية من أجل استغلال فرص الإستثمار المتاحة وتنمية القطاع السمكي في مجالات الاستزراع والاصطياد والتسويق والتصدير والتحضير والصناعات السمكية والبنية التحتية.

وأشار الى أن مجلس الوزراء أقر مؤخرا إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية وتطوير القطاع السمكي وحماية هذه الثروة من العبث وتنظيمها وتسويقها وتصديرها واستثمارها وفقا لأحدث الأنظمة وإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات حقيقية تكفل استغلالها الإستغلال الأمثل

خطوات عملية خطتها اليمن لتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الواعدة

شملان يؤكد أهمية تقديم التسهيلات للاستثمار في مجال الثروة السمكية

العطار: القطاع السمكي في اليمن من القطاعات الإنتاجية الواعدة والقادرة على إيجاد تغيير بالاقتصاد اليمني

محمد راضي: الاستثمار هو العامل الحاسم في تحقيق السياسات السمكية العربية

جلال شاذلي: حرص اليمن على تنظيم المؤتمر مؤشر هام على الاهتمام بالقطاع السمكي

بما يضمن مساهمتها الفاعلة في الإقتصاد الوطني والدخل القومي والأمن الغذائي.

وقال:« سعت الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الثروة السمكية الى تشجيع الاستثمار في المجال السمكي عن طريق تبسيط الإجراءات وتقديم المزايا والتسهيلات والحوافز الجاذبة للاستثمارات السمكية نظرا لأهميتها في تكوين قاعدة صناعية وخدماتية».

وأضاف:« شهدت الفترة الأخيرة إطلاق حزمة من التدخلات والإصلاحات المعززة لبيئة الإستثمار والتي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي من خلال التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع شركات محلية وعربية وأجنبية بقيمة تتجاوز مليار دولار بهدف إحداث نقلة مهمة على طريق تنمية وتطوير القطاع السمكي وتحسين مستويات الدخول المعيشية للصيادين والعاملين بالقطاع وخلق فرص عمل جديدة».

وأكد ان هذا المؤتمر سيخلق بيئة إستثمارية شفافة وقابلة لجذب إستثماراتكبيرة وفاعلة في المجال السمكي تضمن معدلات نمو مرتفعة وتساعد على الإرتقاء بإقتصاديات الدول العربية وتسهم في تعزيز العمل العربي المشترك وتخلق شراكة حقيقية بين الدول العربية ..متمنيا للمؤتمر الخروج بقرارات وتوصيات هادفة الى النهوض بالقطاع السمكي ودفع عجلة الإستثمارات السمكية العربية وإعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد لتنسيق السياسات السمكية بين الدول العربية باعتبارها أحد الأهداف الإستراتيجية للتنمية السمكية العربية المستدامة وإيجاد قاعدة بيانات موحدة على مستوى الوطن العربي إضافة الى إقرار مشروع المجلس العربية للثروة السمكية من قبل جامعة الدول العربية الذي سيمثل خطوة الى الأمام نحو تفعيل العمل العربي المشترك.

من جانبه أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار ان القطاع السمكيفي اليمن يعتبر من القطاعات الإنتاجية الواعدة والقادرة على إيجاد تغييرفي هيكلة الاقتصاد اليمني والمساهمة في الناتج المحلي .

وقال « إن مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي بلغت في العام 2007م(7ر1) في المائة و حصة الفرد السنوية من الاسماك والاحياء تبلغ 8 كيلو جرامات»..مشيرا الى أن قطاع الاسماك يعد مصدرا اساسيا لتنمية الصادرات إذ بلغت كمية الصادرات السمكية في العام الماضي 021ر81 طناً بقيمة 197 مليوناً و 63 الف دولار، فيما بلغت كمية الانتاج السمكي 916ر179 طناً بقيمة 247 مليوناً و479 الف دولار».

وبين أن مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الاجمالي مازال محدودا وذلك لإنخفاض الإنتاج السمكي بسبب عدم استخدام الوسائل الحديثة للاصطياد ، ووجود بعض العوامل التي مازالت تعيق استغلال الثروةالسمكية الاستغلال الامثل .

واشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار الى أن حجم الاستثمارات في القطاع السمكي التي سجلت من قبل الهيئة خلال الفترة منذ التأسيس في العام 1992م وحتى نهاية سبتمبر 2008م بلغت 182 مشروعا استثماريا بتكلفة تقدر 41 مليار ريال ، توفر اكثر من 6 آلاف فرصة عمل .

وقال « ان الجمهورية اليمنية لديها مقومات منافسة في القطاع السمكي حيث تمتلك شريط ساحلي يمتد لأكثرمن 2200 كيلوم متر ، ويتواجد فيها أكثر من 120 جزيرة ، إضافة الى تنوع الشواطئ اليمنية على البحرين الاحمر والعربي وخليج عدن ما جعل الثروة السمكية اليمنية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من اسماك سطحية قاعية، حيث تصل حجم المسطحات المائية في اليمن إلى اكثر من 700 الف كيلو متر مربع وهذا يعزز من اهمية الثروة السمكية» .

ورحب العطار بإقامة الاستثمارات في القطاع السمكي في اليمن سواء في مجال الاصطياد او الاستزراع السمكي ومشاريع تحضير وتصدير وتجميد وتغليف الاسماك والصناعات الناتجة عن هذا القطاع ، مؤكدا ا نه سيتم تقديم كافة الحوافز والضمانات والتسهيلات التي كفلها قانون الاستثمار رقم 22 لعام 2002م.

الأمين العام للإتحاد العربي لمنتجي الأسماك محمود راضي حسن من جهته قال :«ان الثروة السمكية شكلت منذ القدم موردا هاما لغذاء البشرية ومصدرا لفرص العمل والمنافع الإقتصادية وهي بحاجة ماسة للإدارة السليمة والرشيدة لتساهم في تلبية الإحتياجات السكانية المتزايدة في الوطن العربي والعالم».

وأشار الى أن الإنتاج العالمي للأسماك بلغ 8ر159 مليون طن فيما يتم استغلال مانسبته 52 بالمائة استغلالا كافيا و21 بالمائة استغلالا متوسطا و3بالمائة لاتستغل بالشكل المطلوب ..مؤكدا أن النظرة المستقبلية تجاه زيادة الإنتاج السمكي العالمي تتجه نحو الإستزراع وتربية الأحياء المائية.

وعن الإستثمارات العربية البينية في مجال الأسماك قال الدكتور راضي ان قيمة الإستثمارات السمكية بلغت خلال الـ 15 عاما الماضية نحو 36 مليار دولار وهي نسبة متدنية جدا مقارنة بحجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى .

واضاف ان الإستثمار هو العامل الحاسم في تحقيق أهداف السياسات السمكية العربية من خلال تحسين مناخ الإستثمار ودعم المستثمرين العرب لجذب الإستثمارات ..داعيا جامعة الدول العربية الى إعطاء قضية الأمن الغذائي العربي أهمية كبيرة خاصة في القمة العربية الإقتصادية التي ستنعقد في يناير 2009م ودعم المشروعات الإستثمارية المقترحة من الأمانة العامة للإتحاد العربي لمنتجي الأسماك في هذا النطاق.

من جانبه أكد ممثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي جلال بن شاذليبدوي على أهمية هذا المؤتمر .. معتبرا حرص اليمن على تنظيمه دليلاً واضحاً ومؤشراً مهماً على الاهتمام المتميز بهذا القطاع الحيوي .

وقال « يسعدنا في الهيئة العربية المشاركة في المؤتمر حيث تأتي مشاركتنا تعبيرا عن اهتمام الهيئة بهذا القطاع الحيوي الذي يتناغم واهداف الهيئة العربية في توفير الامن الغذائي للمواطن العربي» ، متمنيا أن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الاهداف المرجوة منه.

هذا ويهدف المؤتمر الذي تشارك فيه عددا من الوزارات والمنظمات والمؤسسات ذات العلاقة بالثروة السمكية في الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك والهيئات الإستثمارية وصناديق التمويل والتنمية العربية وكذا الإتحادات والشركات العربية والخبراء والباحثين ذات العلاقة بالأسماك والامن الغذائي والإستثمار والتجارة إضافة الى غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، يهدف الى تقييم واقع استغلال الثروة السمكية في الوطن العربي (الوضع الراهن والمستقبل والتحديات)، والتعرف على المناخ والبيئة الإستثمارية في القطاع السمكي العربي (القوانين والتشريعات والحوافز) وكذا المعوقات والمشكلات التي تواجه الجهات الإستثمارية والتمويلية للإستثمار في القطاع السمكي ووضع الحلول المناسبة لها».

ويناقش المؤتمر على مدى يومين عدداً من الدراسات واوراق العمل حول تنمية القطاع السمكي في الوطن العربي وتوسعة إنتاجه وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في هذا الجانب، بالاضافة الى دور الأسماك في الأمن الغذائي العربي مقدمة من الدول والمنظمات المشاركة، وكذا ورقتي مقدمة من وزارة الثروة السمكية والهيئة العامة للاستثمار عن الاستثمار السمكي في اليمن الواقع والافاق المستقبلية.

هذا وقد بدأت أمس أعمال المؤتمر بعقد جلسة العمل الاولى التي ترأسها وزيرالثروة السمكية محمد صالح شملان حيث تم مناقشة عدد من اوراق العمل حول استراتيجية تفعيل الاستثمارات والتجارة لتنمية الثروة السمكية في الوطن العربي والحالة الراهنة وتوقعات المستقبل للموارد السمكية والتجارة الخارجية السمكية العربية (الواقع والمعوقات وآليات التطوير والتنشيط) إضافة الى أوراق العمل المقدمة من الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي والمنظمات العربية المشاركة في المؤتمر تركزت في مجملها حول واقع الإستثمارات العربية والحلول المناسبة لتطويرها.

فيما ناقشت جلسة العمل الثانية برئاسة الكاتب العام بوزارة الصيد للجمهورية الإسلامية الموريتانية الدكتور عبدالرحمن القاضي أوراق عمل ومداخلات عدد من الدول العربية المشاركة في المؤتمر وهي الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، فلسطين ، قطر، ليبيا ، مصر، المغرب ، موريتانيا واليمن إضافة الى عرض فرص الاستثمار المقترحة دراسات جدوى (إطار عام - فكرة مشروع - مؤشرات اقتصادية) وكذا الفرص الاستثمارية المقترحة من قبل الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك وهي مشروع إنشاء شركة عربية لتجارة وتسويق الأسماك والمشروع العربي الاستثماري لتربية الأحياء المائية والفرص الاستثمارية المقترحة من المنظمات العربية والدول العربية.

حضر افتتاح المؤتمر وزراء الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل ،والزراعة منصور الحوشبي ، والسياحة نبيل الفقيه، والنقل خالد إبراهيم الوزير ، وحقوق الإنسان الدكتورة هدى البان ، والشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق علي حمد ،والشؤون القانونية الدكتور رشاد الرصاص ،والتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري وعدد من السفراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى .

عدد من المشاركين في المؤتمر العربي للاستثمار السمكي لـ (14 أكتوبر) :

الاستثمار في المجال السمكي سيساهم في سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي

تعتبر الجزر اليمنية الحاضن الرئيسي للاستثمارات السمكية وبالذات جانب الاستزراع السمكي ، وتحتاج إلى الترويج لجذب الاستثمارات العربية لاستغلالها ، إذ أن لدينا سواحل كبيره تصلح للاستزراع السمكي ، كما أن الاستثمار في المجال السمكي سيساهم في سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي باعتبار الأسماك ثروة لا تنضب .

(14أكتوبر) حضرت المؤتمر العربي للاستثمار السمكي في الوطن العربي والتقت عدداً من الوفود المشاركة للحصول على مزيد من المعلومات عن أعمال المؤتمر وكانت الحصيلة التالية.

■ يحيى الكينعي

■ أنور حريري

■ د/ محمود راضي حسن

■ فائد عبدالحميد

■ د/ عواطف أنور خان

استطلاع / عبد الواحد الضراب -تصوير / توفيق العبسي

هجرات سمكية

يحيى الكينعي - مدير عام هيئة تطوير الجزر اليمنية تحدث عن الاستثمار في المجال السمكي قائلاً " نتطلع إلى أن تأخذ هذه الفعالية دورها في الاستثمار والتي في مقدمتها بلادنا . الاستثمارات السمكية تعتبر الحاضن الرئيسي للاستثمارات العربية ، ونحن نعلم أن الجزر اليمنية تعد الحاضن الرئيسي للاستثمارات السمكية وبالذات الجانب الاستزراعي السمكي منها ، وهناك العديد من العوامل لتطوير الاستثمار في المجال السمكي ، مثل وجود خريطة إستراتيجية توظف في مجال الاستثمار السمكي ، وكذا وجود أكثر من خور طبيعي ، ووجود السوق ،ووجود العمالة ، وقابلية البيئة البحرية ، فبلادنا تقع على ثلاث بيئات بحرية البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي . هذه المزايا تجعل من بلادنا قبلة الاستثمارات السمكية، ولابد أن تقوم الدول بعملية رصد للهجرات السمكية لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة.

موطن الأسماك

أما الدكتور عوض عبد الله بامطرف - رئيس مجلس إدارة هيئة الجزر اليمنية فقد تحدث بالقول" الجزر اليمنية هي أحد منابع ومواطن الأسماك ، وقد قمنا بعمل دراسات حددنا فيها مواقع الأسماك وأنواعها وكمياتها في مجاري الجزر ، والاستثمار يكون من خلال وجود ثلاجات حفظ الأسماك ، وتحضير الأسماك ، وإيجاد موانئ للأسماك ، وكذا سهولة تصديرها من البحر مباشرة» .

وأضاف:«سنعمل على تطوير واستقرار الصيادين في الجزر ، وذلك من خلال وجود البنى التحتية (مياه - كهرباء - طرقات - مراسي) ».

وقال بامطرف «سنقدم في المؤتمر محاور من خلال نقاشات حول مواقع الجزر وتضاريسها ومناخها ومساحتها ومميزاتها».

وحول دور الهيئة أكد بامطرف أن الهيئة قامت بمسوحات ميدانية من خلال فريق بيئي ، فريق سمكي ، فريق جيولوجي، فريق سياحي ، وحددنا خصائص كل جزيرة وعملنا خرائط لهذه الجزر ومن خلالها حددنا كل موقع كموانئ الاصطياد، الفنادق وغيرها ، ونحن الآن نروج لهذه الجزر محلياً وعربياً ودولياً .كما نحاول إعداد مشروع قانون الاستثمار في الجزر اليمنية، وإيجاد قانون خاص للاستثمار في الجزر بحيث يسهل الاستثمار ويجذب المستثمرين.

مؤشر جيد

أنور حريري مدير الاستثمار السمكي بمملكة البحرين تحدث بالقول " اعتقد أن ما قاله رئيس الوزراء في الافتتاح يعتبر مؤشراً طيباً على توجه اليمن للاستثمار في المجال السمكي ، وهذا بحد ذاته سيحفز الدول الأخرى والقطاع العربي الخاص للاستفادة من هذه الفرص ، والاستثمار يتكون من أمرين "أمن ، فرصة " والفرصة موجودة ،والأمن أيضا موجود ، والطلب العالمي على الأسماك متزايد ومتصاعد بوتيرة كبيرة، واليمن سباقة في تصديره إلى الدول الأوربية .

والمطلوب حالياً من المؤتمر الوصول إلى إستراتيجية واضحة المعالم، وليست فضفاضة أو لمشاريع محددة».

وأضاف قائلاً:« البحرين تشجع وتتطلع دائماً إلى التعاون العربي باعتباره مصيراً وتاريخاً واحداً للأمة ونأمل أن تكون الاستثمارات موجودة في اليمن مثلما هي موجودة في بلدان أخرى».

جذب الاستثمارات

من جانبه أشار الدكتور محمود راضي حسن - الأمين العام للاتحاد العربي لمنتجي الأسماك إلى أن هذا المؤتمر مهم جداً لأنه يبحث موضوعاً مهماً جداً وهو تنمية الاستثمارات العربية في مجال الثروة السمكية لان الاستثمارات عامل حاسم لتنمية الثروات السمكية فإنتاجنا العربي وصل إلى (3.8) مليون طن ، الاستزراع في الصيد البحري يشكل حوالي (74٪) مؤتمرنا هدفه الأساسي هو جذب الاستثمارات العربية لهذا القطاع في كل المجالات ، الصيد البحري ، التسويق ، التقنية ، الاستزراع ، ولدينا مجالات متاحة وفرص استثمارية متاحة في الوطن العربي ، ويجب استغلالها إذا توفرت الاستثمارات وخاصة في موريتانيا والمغرب ، اليمن باعتبارها بلداناً مهمة وتحتاج إلى استثمارات فيها .

فجوة غذائية

أما الأخ فائد عبد الحميد - من الشركة العربية لمصائد الأسماك فقد وصف المؤتمر بأنه تظاهرة ممتازة والمنطقة العربية والدول العربية محتاجة لهذا المؤتمر للترابط بين منتجي الأسماك وشركات الأسماك في الوطن العربي ، لدينا شواطئ كبيرة غنية بالمخزون السمكي بالإضافة إلى أن لدينا سواحل كبيرة صالحة للاستزراع السمكي، وقال أن هذه الصناعة سوف تساهم بشكل كبير في سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي.بالإضافة إلى تحقيق إيرادات عبر التصدير إلى دول أوروبا وأمريكا واليابان ودول العالم.

وأشار إلى أن التوجهات اليمنية في هذا الاتجاه ملموسة من فترة طويلة إذ أن هناك اهتماماً شديداً جداً من القيادة والحكومة بهذا القطاع ، والحكومة اليمنية لها نشاط كبير داعم في مجال الصناعة السمكية وأصبح لدى اليمن طاقة تصنيعية هائلة للمنتجات السمكية .

ثروة لا تنضب

وتحدثت الدكتورة عواطف أنور محمد خان - مديرة عام الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة الثروة السمكية بالقول «المؤتمر متخصص بقضايا الاستثمارات العربية ، وكيفية الإمكانية أو الاستفادة من هذا المورود الذي حبا ربنا به الوطن العربي كله، وقالت أن مشاركة المرأة كبيرة في التاريخ الوطني القومي والمرأة العاملة في القطاع السمكي تصنف إلى (3) أصناف هي:الأول المرأة عالية التأهيل وتتمثل في مهندسات موانئ وموجودات في المراكز العلمية .

ثانيا المستوى المتوسط، والثالث المرأة اليمنية العاملة ومشاركتها واسعة جداً وتشارك في تعليب الأسماك، ففي حضرموت تصل نسبة المرأة إلى (80 ٪) من إجمالي القوى العاملة في المصانع. كما تشارك النساء في الصيد، ويمكن قوارب كما في سيئون " القطن" الحديدة وبدأت هذه المهنة تتلاشى، لكنها لازالت منتجة فهي تشارك في عملية تفريغ الأسماك وفرزها وتجميع المحارات التي تدخل في صناعة البخور، وخياطة شباك الصيد.

وقالت " الثروة السمكية ثروة متجددة لا تنضب وهي غذاء للأجيال ، وهناك أزمات غذائية ، وعلينا الاستفادة من هذه الثروة، ولدينا ضمن مشروع الأسماك الخامس مشروع كبير لتنمية المرأة في التجمعات السكانية السمكية والجزر وبالذات كمران وسقطرى ، وسيمثل أيضا محافظات عدن وأبين وشبوة والمهرة وتعز وحجة.

الكينعي: الجزر اليمنية هي الحاضن الأساسي للاستثمارات السمكية

بامطرف : نعمل على إيجاد قانون خاص بالاستثمار في الجزر اليمنية

حريري: المطلوب من المؤتمر الوصول إلى إستراتيجية واضحة المعالم وليست فضفاضة

عبد الحميد : الاستثمار في مجال الأسماك سيساهم بشكل كبير في سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي

خان : مشاركة المرأة العاملة في القطاع السمكي كبيرة وتساهم في الناتج الوطني القومي